

التنمية المكانية في محافظة البصرة

ا.م.د. ندوة هلال جودة

الباحث توفيق عبدالله هجول

مقدمة :

إن جميع خطط التنمية التي طبقت في الدول في فترات قبل الخمسينات من القرن الماضي كانت تشتمل على الجوانب القطاعية والزمنية، ولكن بعد هذه الفترة وعلى يد علماء فرنسيين تبلور البعد المكاني للتنمية ومن هنا برزت التنمية المكانية .

إن التنمية المكانية وسياساتها هي الكفيلة بالموازنة بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وهي الكفيلة بالموازنة أيضا بين جميع أقاليم البلد الواحد، وكذلك الموازنة بين المركز و الأطراف في داخل الإقليم الواحد .

ومن خلال تطبيق خطط التنمية السابقة (التي لم تؤخذ بالبعد المكاني) ستنشأ مشكلات متمثلة في تركيز النشاطات الاقتصادية في مدن معينة (مدن مهيمنة) أولا، واستقطاب تلك المدن للتركز السكاني ثانيا، ومشكلة توفير الخدمات لهذه الإعداد السكانية المتزايدة ثالثا، وفي جميع المشكلات هذه يظهر التفاوت في النمو و التنمية بين مدن معينة ومدن أخرى فقدت عوامل تطورها ونموها بسبب تلك المدن المهيمنة رابعا .

إن للتنمية المكانية القابلية على وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلات ، وأكثر من ذلك فهي لها القابلية على تنمية المناطق التي تمتاز بموارد طبيعية وكذلك المناطق التي لا تمتلك الموارد الطبيعية أيضا.

العراق هو أحد البلدان الذي قام بعدة محاولات لتطبيق مبادئ التنمية المكانية وكانت الإشارة الاولى بالاهتمام بالبعد المكاني في الخطة الوطنية القومية ١٩٦١ - ١٩٦٥ وانشاء هيئة التخطيط الاقليمي ١٩٧١ وبعدها بدأ ادخال التنمية المكانية كأسلوب تخطيط في الخطط الوطنية الخمسية ومنذ

بداية السبعينيات من القرن العشرين ووضعها احد أهدافه المهمة، وأجريت عدة دراسات لتحقيق التنمية المكانية على مختلف مناطق العراق ، ولكنها لم يكتب لها النجاح مع الاستثمارات الكبيرة التي أنفقها . وذلك بسبب عدم وجود خطة متكاملة وشاملة وواضحة لتنفيذ السياسة المكانية أولاً، والظروف التي مر بها العراق سابقا والتي لم تسمح له بإكمال الخطط التنموية حسب ما كان مخطط لها ثانياً.

وحددت محافظة البصرة كدراسة خاصة لتحليل واقع التنمية المكانية واطهار خصائصها ومعرفة واقع مؤشرات تحديد التوازن التنموي المكاني من عدمه ومحاولة استشراف الأفق المستقبلية للتنمية المكانية من خلال التعرف على الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والتوزيع النسبي لهذه الموارد ، والعوامل التاريخية المؤثرة في المحافظة. فرضية الدراسة : تعاني محافظة البصرة من حالة التنمية المكانية غير المتوازنة التي نفذت في البصرة وزيادة نسبة المحرومية.

هدف الدراسة:

١-لقاء الضوء على التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية في محافظة البصرة .

٢- دراسة حالة التنمية المكانية في محافظة البصرة ومحاولة طرح المعالجات الملائمة لها.

مشكلة الدراسة : أن التنمية المكانية في محافظة البصرة كانت غير متوازنة خلال الفترات السابقة .

اهمية الدراسة : بيان اهمية التنمية المكانية في محافظة البصرة من الناحية الاقتصادية .

المبحث الاول

تحليل اوضاع التنمية المكانية في البصرة

تحتل محافظة البصرة اهمية تاريخية فضلا عن موقعها الاستراتيجي المهم كميناء وحيد ومهم للعراق وحين تذكر البصرة سرعان ما تتذكر تمورها ونخيلها المميزة عن العالم، بحيث يطلق على مدينة البصرة كوكبة العراق.

تعد مدينة البصرة المركز الاساسي لمحافظة البصرة من حيث تخطيطها الاسلامي سواء المدينة القديمة او الحديثة من حيث تخطيطها

الشعاعي وقد ساد هذا النظام كثيراً من مدن العالم. ومنذ الالامد البعيد كانت محافظة البصرة ممراً استراتيجياً وصلة الوصل بين الشرق والغرب والان البصرة بأقضيئها السبعة ونواحيها الثماني مؤهلة للتطور والنمو السريع نتيجة للاستقرار النسبي الذي تشهده والموارد الكثيرة المتاحة فيها. اولاً : الواقع الجغرافي والاداري.

تقع البصرة على ضفاف شط العرب على بعد حوالي ٦٧ كم من الخليج العربي .وبلغ عدد سكانها عام ٢٠١٢ (٢،٥٩٨،١٦٣) مليونين وخمسمائة وثمانية وتسعين الف ومائة وثلاثة وستين نسمة، مساحتها حوالي ١٩٠٧٠ كم^٢ (١)

(١) ديوان محافظة البصرة

، محافظة البصرة بين

العتاء والحرمان ، تقرير

اعداد ديوان محافظة البصرة

بالتعاون مع دوائر المحافظة

، ٢٠١٢، ص٦٠.

(٢) د نبيل جعفر عبد

الرضا، موازنة البصرة من

البتر ودولار، معهد اكد

الثقافي ، ٢٠١٣،

بابل، ص٣٨.

(٣) وزارة التخطيط

والتعاون الانمائي ، دائرة

التنمية الاقليمية والمحلية ،

خطة التنمية المكانية

لمحافظة البصرة لعام

٢٠٢٠، العراق ، بغداد ، اب

٢٠١٢، ص٧.

. تبعد عن العاصمة بغداد بحوالي ٥٤٩ كم، وتوصف بانها ثغر العراق، وهي المنفذ الوحيد له للاتصال بالعالم الخارجي بحرا عبر ثلاثة خطوط ملاحية عالمية عن طريق مينائي أم قصر والفاو . ترتبط البصرة جوا عبر مطارها الدولي بعدد من العواصم العالمية، فيما ترتبط بخمسة طرق برية منها أربعة للسيارات والخامس طريق للقطار السريع، وبطريئين نهريين بالعاصمة والمحافظات الاخرى عبر نهري دجلة والفرات.

تجاور محافظة البصرة ثلاث الدول هي الكويت وايران والسعودية ، وهو ما عزز موقعها كأهم مركز تجاري في العراق ، تضم البصرة حوالي ٩٣ مليار برميل نفط خام كاحتياطي مؤكد مشكلا نحو ٦٠% من اجمالي الاحتياطي النفطي في العراق^(٢)، تحتل البصرة الجزء الجنوبي الشرقي من العراق ، إذ تحدها من الشرق ايران ومن الشمال والشمال الغربي محافظتا ميسان وذي قار في حين تحدها من الغرب محافظة المثنى ومن الجنوب الخليج العربي والكويت، وبهذا الموقع تعد البصرة الوحيدة بين محافظات العراق التي تمتلك منفذاً مائياً يتصل بواسطته العراق بالعالم الخارجي، وتقع محافظة البصرة على خط العرض ٣٠° وخط الطول ٤٧°٣٩' الاستواء وخط طول ٤٧°٣٩' شرقي خط كرينج وتقع البصرة في المنطقة الزمنية (+٣) حسب التوقيت العالمي المتفق عليه^(٣)، الامر الذي يتيح لها التواصل مع الدول الشرقية والغربية في يوم العمل نفسه .

ان البصرة في موقعها الجغرافي هذا ترتبط مع بقية محافظات العراق بطرق معبدة تتباين أطوالها حسب القرب والبعد عنها ففي حين يصل طول الطريق بينها وبين محافظة ميسان المجاورة لها من الشمال إلى ١٨٢ كم، نرى إن المسافة بينها وبين محافظة دهوك في أقصى شمال العراق حوالي ١٠١٤ كم والمسافة بينها وبين بغداد العاصمة حوالي ٥٤٩ كم .

تعد ارض البصرة سهلاً رسوبياً يمتد على طول نهري دجلة والفرات والذين يلتقيان في شمالها ليكون شط العرب والذي يمتد لمسافة ١٩٠ كم قبل ان يصب في الخليج العربي ، وهناك تمايز واضح في نوعية التربة في البصرة فالمنطقة الشمالية والشرقية تكون التربة غروية صالحة لزراعة انواع متعددة من الاشجار والمحاصيل في حين تكون الارض رملية صحراوية كلما اتجهنا غرباً لتصبح قاحلة ملحية قرب الفاو، وتتميز البصرة بوجود جبل فيها في منطقة سفوان جنوب البصرة يسمى جبل سلام يتكون حجره اساساً من صخور كلسية، كما ان مساحة البصرة تبلغ ١٩٠٧٠ كم^٢ تمثل حوالي ٤% من مساحة العراق الكلية البالغة ٤٣٥٠٥٢ كم^٢ فيما تبلغ المياه الاقليمية التابعة للعراق ٩٢٤ كم^٢ بحري^(١) . وتتميز البصرة بكثرة

(١) غرفة تجارة البصرة ،

مركز معلومات وتطوير
الاعمال ، دليل البصرة
التجاري، العراق ، البصرة ،
٢٠١٠ ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ .

الانهار والمسطحات المائية فيها، ففي شمالها هور الحويضة على نهر دجلة وهور الحمار على نهر الفرات ، كما يلتقي نهرا دجلة والفرات عند كرامة علي ليكونا شط العرب ويتفرع يمينه شط البصرة ليجري جنوبا وغربا لمسافة ٩٠ كم قبل ان يصب في خور عبدالله وتتفرع انهر كثيرة أخرى من شط العرب مثل نهر العشار ونهر الخورة وعويسان والسراجي ، فضلا عن انهر كثيرة صغيرة تتفرع منه في ابي الخصيب والسبية قبل ان يصب في الخليج العربي عند راس البيشة في قضاء الفاو^(٢). تحتوي محافظة البصرة على ٧ اقصية و٨ نواح هي البصرة والزبير والقرنة والمدينة وشط العرب وابي الخصيب واخيراً الفاو . وتبلغ مساحة الاقصية حسب ما موضح في جدول (١).

جدول (١)

اقضية محافظة البصرة ومساحاتها^(*)

اسم القضاء	الوحدة الادارية	مساحة القضاء ب كم2	النسبة للمساحة الكلية %
البصرة	مركز قضاء البصرة	1085	5,69
	ناحية الهارثة		
الزبير	مركز قضاء الزبير	11618	60,92
	ناحية سفوان		
	ناحية ام قصر		
القرنة	مركز قضاء القرنة	2073	10,87
	ناحية الدير		
	ناحية الثغر		
ابي الخصيب	مركز القضاء	1152	6,04
شط العرب	مركز قضاء شط العرب	2055	10,78
	ناحية النشوة		
المدينة	مركز القضاء	989	5,19
	ناحية العز		
	ناحية طلحة		
الفاو	مركز قضاء الفاو	98	0,51
المجموع		19070	% 100

المصدر - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، خطة التنمية المكانية لمحافظة البصرة لعام 2020 ، العراق ، بغداد ، 2012 ، ص 15 .
(*)- تم اعتماد مساحات الاقصية ونسبها الى المساحة الكلية وفق بيانات الحصر والترقيم لعام 2009 .

يتضح من خلال الجدول (١) ان قضاء البصرة يتكون من الوحدات الادارية والمتمثلة بمركز قضاء البصرة وناحية الهارثة وتبلغ مساحة القضاء فيها ١٠٨٥ كم^٢ أي بنسبة ٥,٦٩% من المساحة الكلية ، فيما احتل قضاء الزبير الذي يضم مركز قضاء الزبير وناحيتي سفوان وام قصر حوالي ١١٦١٨ كم^٢ أي بنسبة ٦٠,٩٢% من المساحة الكلية ، فيما شكل قضاء الفاو اقل الاقصية من حيث المساحة الذي بلغ ٩٨ كم^٢ بنسبة ٠,٥١% من المساحة الكلية.
ثانياً:- الموارد الطبيعية والاقتصادية.

لقد حبا الله عز وجل محافظة البصرة بالكثير من الموارد الطبيعية والتي يمكن تقسيمها الى قسمين ^(١):

- ١- مصادر المياه
 - ٢- المعادن
- ويقسم مصادر المياه الى:-
- أ- المياه السطحية
 - وتشمل مجموعة من الانهار هي:-
 - ١- نهر دجلة

يبلغ طوله من حدود محافظة ميسان حتى دخوله محافظة البصرة من جهة الشمال الى ملتقاه مع نهر الفرات في القرنه حوالي ٤٧ كم، ويتفرع من جانبي نهر دجلة العديد من الانهر التي يبلغ عددها ٢٤ نهرا ومجموع اطوالها حوالي ٦٩،٥٠٠ كم، وبسبب توافر التربة الخصبة والموارد المائية الدائمة في منطقة كتوف النهر ادى ذلك الى تجميع مراكز الاستيطان على طول النهر.

٢- نهر الفرات

هناك مجريان لنهر الفرات احدهما المجرى القديم وهو المجرى الشمالي في الوقت الحاضر الذي يدخل المحافظة من محافظة ذي قار ويجري شرقا بشكل مواز للضفة الشرقية لهور الحمار لمسافة تقرب من ٤٠ كم داخل محافظة البصرة حتى يلتقي بنهر دجلة عند مدينة القرنه، ويبلغ عرض هذا الجزء حوالي ٥٠ مترا عند دخوله المحافظة في حين نجده يصل الى اكثر من ٢٠٠ متر عند القرنه.

٣- شط العرب

يبلغ طول نهر شط العرب من القرنه حتى مصبه في راس الخليج العربي حوالي ١٩٧ كم ويتباين عرضه من مكان لآخر ففي منطقة القرنه يبلغ معدل عرضه حوالي ٢٠ مترا وفي المعقل حوالي ٣٠٥ م في حين يبلغ عند منطقة العشار حوالي ٤٥٧ م ويبلغ عرضه عند مدينة المحمرة حوالي ٨٠٥ م في حين يبلغ عرضه عند مدينة الفاو حوالي ١٦٠٠ م ، ويصل عرضه عند المصب حوالي ٢٥٠٠ م .

٤- شط البصرة

يمتد الى الغرب من شط العرب، ويبدأ من قرية حرير ويتصل بنهر كرمه علي شمالا حتى ينتهي بمسطح خور الزبير المائي جنوبا، يبلغ طوله ٤٢ كم، تتصرف عبره مياه هور الحمار الى الخليج العربي مباشرة.

٥- المشاريع الاروائية الحديثة

أنشئ عدد من المشاريع بعد عام ١٩٩١ أهمها الاتي:-

أ- نهر العز : أنجز مشروع نهر العز عام ١٩٩٣ الذي يمتد على الجانب الغربي لنهر دجلة ، يبلغ طوله ٣٢ كم ويصب بعدها بنهر الفرات على مسافة كيلو متر واحد غرب ملتقى نهري دجلة والفرات في القرنه، ويمثل هذا النهر احد المشاريع الاروائية الجديدة في الاراضي المجففة التي أسهمت في تصريف وجفاف المسطحات المائية في الاهوار.

ب- نهر المصب العام : يخترق هذا النهر محافظة البصرة في اجزائها الغربية وقد انجز عام ١٩٩٢ ويميل القسم الجنوبي من مسار المصب فيحد

مسار غرب نهر الفرات حتى يلتقي بشط البصرة جنوب قرية حرير بأربعة كيلو مترات، ويبلغ طول النهر لهذا القسم الذي يخترق المحافظة ٢١٠ كم ويقوم هذا النهر بالسيطرة على مياه البزل وصرفها الى الخليج العربي بعيدا عن الانهار والاهوار.

٦- الاهوار والمستنقعات

تسود الاقسام الشمالية في محافظة البصرة مسطحات مائية دائمية منها أو موسمية على شكل أهوار اهمها هور الحويزة الذي يقع في الجهة الشمالية الشرقية و أهوار القرنة التي تحتل الجهة الشمالية الغربية و هور الحمار في الجهة الغربية ، اذ امتدت هذه المنطقة (الأهوار) من مدينة البصرة حتى القرنة شمالا و تقع في الجزء الغربي لشط العرب من كلا الاتجاهين لنهر دجلة . تشغل الاهوار مساحات واسعة تتباين ما بين فترة الفيضانات و الجفاف اذ بلغ مجموع مساحة الاهوار قبل التجفيف حوالي ١٢٨٦٨ كم^٢ و ٣١٦٢ كم^٢ خلال فترتي الفيضان والجفاف على التوالي .

ب-المياه الجوفية

تقل فعالية المياه الجوفية في القسم الشرقي من المحافظة وذلك بسبب وجود المياه السطحية (الانهار) من ناحية و ملوحتها العالية من ناحية أخرى، في حين ادت المياه الجوفية دورا مهما وفعالا في القسم الغربي من المحافظة اذ انها تشكل المصدر الرئيس للمياه المعتمدة في ممارسة النشاط الزراعي فضلا عن انها تشكل بؤرا لاستقطاب السكان و تجمعهم من حولها ، وقد ساعدت التكوينات الجيولوجية للمنطقة المتكونة من رواسب الحصى والرمل على تجمع المياه في الطبقات السطحية لها ، استجابة لقدرتها وقابليتها العالية على خزن المياه فضلا عن انها تسمح بحركة المياه افقيا من خلالها .

٢- المعادن

أ- النفط

يعد النفط احد اهم المعادن الموجودة و المستغلة في محافظة البصرة وتعد حقول الزبير ، الرميلة و نهران عمر اهم مناطق استخراجه في حين ان حقول غرب القرنة و حقل مجنون لم تستغل الا في وقت قريب من خلال عقود النفط الاخيرة . وان التصدير لنفط البصرة يتم عن طريق الموانئ في الخليج العربي فضلا عن ارتباطها بالخط الاستراتيجي لنقل نفط البصرة الى موانئ البحر الابيض المتوسط في تركيا .

علما ان الحقول العملاقة تحت التطوير الشامل ضمن جولات التراخيص

التي ابرمتها وزارة النفط يشمل كل من ^(١) :-

(١) جمهورية العراق ،

وزارة التخطيط والتعاون

الانمائي ، دائرة التنمية

الاقليمية والمحلية ، مصدر

سابق ، ص٦.

١. حقل الرميلة.

٢. حقل غرب القرنة ١.

٣. حقل غرب القرنة ٢.

٤. حقل الزبير.

٥. حقل مجنون.

٦. حقل السببية الغازي.

ان معدل الانتاج اليومي من النفط في البصرة يبلغ ٢,٠١٢,٦٢٢ برميل/ يوم عام ٢٠١٢م وان المصدر منه يبلغ ١,٨١٦,٠٠٠ برميل/ يوم ، واما الباقي فإنه يذهب الى المصافي ومحطات الكهرباء والاستهلاك المحلي .

جدول (2)

نسبة انتاج النفط في محافظة البصرة مقارنة بالمحافظات العراقية الاخرى عام 2012م

المحافظة	البصرة	كركوك	الكويت	العمارة	الناصرية
النسبة	%70	%18	%7	%3,6	%1,3

المصدر: -ديوان محافظة البصرة، محافظة البصرة بين العطاء والحرم ، تقرير اعداد ديوان محافظة البصرة بالتعاون مع

دوائر المحافظة، البصرة، 2012 ص7.

يتضح من الجدول (٢) ان محافظة البصرة تستحوذ على النسبة الاكبر وهي ٧٠% من انتاج النفط في العراق في حين تحتل محافظة كركوك المرتبة الثانية بنسبة ١٨% وتأتي محافظة الكوت بالمرتبة الثالثة بنسبة ٧% ومحافظة العمارة بالمرتبة الرابعة بنسبة ٣,٦% ومحافظة الناصرية بالمرتبة الاخيرة بنسبة ١,٣% ، ومن هذا يتبين ان محافظة البصرة تشترك بالنسبة الاعلى من بين المحافظات العراقية اجمع ولكنها لم تحصل على ما يوازي هذه النسبة وان كانت قد حققت نسبة اكثر من باقي المحافظات بمن فيها بغداد في التخصيصات الاستثمارية من برنامج تنمية الاقاليم ولكن هذا التقدم كان بسبب مشروع البترو دولار^(*).

ب-الغاز الطبيعي

تمتلك البصرة الثروة الغازية فضلا عن الثروة النفطية اذ تقع تحت مسؤولية شركة غاز الجنوب التي تأسست عام ١٩٧٩ ، تبلغ الطاقة التصميمية الاجمالية لشركة غاز الجنوب نحو ٢٩,٧ مليون متر مكعب في اليوم ، وتضم الشركة ثلاث وحدات رئيسة لنزع سوائل الغاز الطبيعي (NGL) . وتبلغ محطات عزل الغاز في البصرة ٢٩ محطة ، وقد تعرض مجمع تصنيع الغاز ومحطات كبس الغاز الى اضرار كبيرة في احداث عام ٢٠٠٣ مما ادى الى تدهور الطاقة الانتاجية الى ما دون الثلث عما كانت عليه في العقد الماضي^(١).

ثالثاً :- الواقع السكاني

تعد دراسة حجم ونمو السكان لأي دولة أو منطقة ، خطوة أساسية في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن آثاره الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، ويحدد مفهوم حجم السكان بعدد الأفراد الذين يوجدون في منطقة محددة (محافظة البصرة) دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالهدف هو الكم لا النوع .

اذ بلغ حجم سكان محافظة البصرة عام ٢٠١٢ حوالي (٢,٥٩٨,١٦٣ ، مليون نسمة) موزعين على الأفضية السبعة التي تكون الوحدات الإدارية للمحافظة ، ويأتي قضاء البصرة بالمرتبة الأولى من حيث حجم السكان كونه

(*) أن مشروع البترو دولار

جاء استنادا الى المادة ٤٣-

اولا من قانون الموازنة لعام

٢٠١٠ ، الذي نص على أن

تمنح المحافظات المنتجة

للنفط دولارا واحدا عن كل

برميل نفط خام يستخرج من

حقولها ، ومثله عن كل

برميل نفط خام يكرر في

مصافيها ، فضلا عن دولار

واحد مقابل استغلال كل

١٥٠ مترا مكعبا من الغاز

المصاحب للنفط .

(١) د. عبد الجبار عبود

الحلفي ، د نبيل جعفر عبد

الرضا ، نفط العراق من

مركزاً إدارياً وتجارياً وثقافياً لذلك ينبغي أن يحظى بجانب كبير من الاهتمام دون الإفراط على حساب الوحدات الإدارية الأخرى في حين احتل قضاء الفاو المرتبة السابعة من حيث حجم السكان نتيجة لعدم صلاحية أجزاء واسعة من أرضه للاستقرار البشري في ظل ما يسود فيه من مخلفات عسكرية تشكّل خطراً على الاستيطان وكما في الجدول (٣).

جدول رقم (3)
توزيع سكان محافظة البصرة حسب الوحدات الإدارية للفترة 2009-2012

القطاع		نتائج التقييم والحصر		2012 / نسبه	
		2009 / نسبه			
		حضر	ريف	حضر	ريف
البصرة	مركز قضاء البصرة	995,935	44,433	1,075,732	47,983
	الضواحي	95,692	38,808	103,358	42,998
المجموع		1,091,627	84,241	1,179,081	90,981
الخصيب	مركز قضاء الخصيب	188,102	15,183	181,571	16,389
	المجموع	188,102	15,183	181,571	16,389
الوزير	مركز قضاء الوزير	244,855	82,151	264,473	88,733
	سقوان	20,995	27,652	22,677	29,868
	أم قصر	40,531	9,287	43,778	10,031
المجموع		306,381	119,090	330,929	128,632
القنطرة	مركز قضاء القنطرة	102,936	13,781	111,183	14,885
	الخير	25,398	66,130	27,433	71,428
	التفر	2,750	30,495	2,970	32,938
المجموع		131,084	110,406	141,587	119,252
الغوا	مركز قضاء الغوا	29,176	5,664	31,514	6,118
	المجموع	29,176	5,664	31,514	6,118
شط العرب	مركز قضاء شط العرب	108,277	7,386	116,952	7,978
	المنشوة	2,559	26,367	2,764	28,480
المجموع		110,836	33,753	119,716	36,457
الهدينة	مركز قضاء الهدينة	25,554	41,574	27,601	44,905
	عز الدين سليم	23,202	35,131	25,061	37,946
المجموع		48,756	76,705	52,662	82,851
طلحة	طلحة (المصافي)	37,147	37,283	40,123	40,270
	المجموع	37,147	37,283	40,123	40,270
المجموع الكلي		1,523,109	482,325	2,077,193	520,970
مجموع المحافظة		2,405,434		2,598,163	

المصدر: ١- ديوان محافظة البصرة، محافظة البصرة بين العطاء والحرمان، تقرير لعماد ديوان محافظة البصرة بالتعاون مع دوائر المحافظة، البصرة، اهتماماً على مديرية الحصار البصرة، 2012 ص 60.

إن النمو السكاني يعتمد أساساً لمعرفة التغير في حجم سكان المحافظة لمدة زمنية محددة ويمثل الزيادة الإجمالية للسكان نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات والهجرة بين السكان. فقد بلغ معدل النمو السكاني في المحافظة حوالي ٣%^(١) وهو معدل مرتفع ويعكس حالة عدم الاستقرار التي عاشتها المحافظة وخاصة أحداث عام ٢٠٠٣ وما تلاها والتي أدت إلى الحراك المكاني للسكان وتحديدًا نحو بعض المحافظات أو نحو الخارج الذي توافق مع ما استقبلته المحافظة من إعدادات سكانية عادت إلى وطن وعلى ضوء تقدير ان النمو السكاني سيحافظ على معدله ٣% فإن التقديرات السكانية تقدر ان عدد سكان البصرة سيبلغ (٣٢٩١٧٢٠)^(*) نسمة عام ٢٠٢٠.

رابعاً:- الواقع السكاني

تعاني البصرة من نقص حاد في عدد الدور السكنية وهو سكن غير لائق للمواطنين وذلك بسبب توقف الدعم الحكومي لهذا القطاع وزيادة عدد السكان في المحافظة وعدد المهجرين والنازحين إليها .

ان اغلب الوحدات السكنية في المدينة مشيدة من الطابوق وبعضها من الكونكريت المسلح وبعضها الاخر من الطين وهي لا تفي بالزيادة السنوية للسكان البالغة ٣% تقريباً . على الرغم من انشغال المناطق المخصصة .

للسكن فان الحاجة ما زالت ملحة لأعداد وتصميم جديد يلبي حاجات المدينة ويتناسب مع الزيادات السكانية الحالية لكون التصميم السابق قد استنفذ اغراضه منذ عام ٢٠٠٠ وحاليا اكمل عمل التصميم الجديد الذي قامت به شركة BOCP development التشيكية وشركاؤها)

ويقدر عدد الوحدات السكنية في محافظة البصرة بحدود (٣٢٧١٨٥) وحدة سكنية ، وسيتم اعتماد بيانات الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ والإسقاطات السكانية المعتمدة بموجب نتائج هذا الحصر أساساً في احتساب المتغيرات المختلفة التي تدخل في تقديرات الحاجة السكانية لغاية عام ٢٠٢٠^(٢).

وسيتم اعتماد المعادلة ادناه في تقدير الحاجة السكنية لغاية ٢٠٢٠:-

(٣) جمهورية العراق ،

وزارة التخطيط والتعاون

الانمائي ، دائرة التنمية

الاقليمية والمحلية ، مصدر

$$ع = \frac{س}{م س} + ٠ \times ٠ م +$$

حيث إن:-

ع: الحاجة السكنية (العجز السكني) لسنة الهدف (٢٠٢٠)

س: فرق الزيادة السكانية بين سنة الأساس (٢٠٠٩) وسنة الهدف (٢٠٢٠)

م س: معدل عدد أفراد الأسرة

ن: فرق السنوات (الفرق بين سنة الهدف وسنة الأساس)

م ن: معدل الاندثار السنوي الذي يحتسب على أساس عدد الوحدات السكنية ÷ ٤٠.

ويتطبيق هذه المعادلة لتحديد العجز السكني أو الحاجة إلى الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٠ يتضح ان الحاجة هي ٢٨٣٠٠٤ وحدة سكنية ، وان

هذا يختلف عن الرقم الذي استخرج في خطة التنمية المكانية لمحافظة البصرة لغاية عام ٢٠٢٠ اذ كان 214396 وحدة سكنية ، وهذا الاختلاف جاء نتيجة الى ان خطة التنمية المكانية لمحافظة البصرة لغاية ٢٠٢٠ طرحت عدد الوحدات التي يزيد عمرها عن ٤٠ سنة ، ولهذا يجب على سياسات التنمية المكانية في محافظة البصرة ان تكون سياساتها السكانية منفتحة على زيادة الوحدات السكنية لمعالجة الخلل الواضح في النقص الكبير فيها.

خامساً:- الواقع التعليمي في البصرة.

١- واقع التعليم العالي (الجامعي) في البصرة.

توجد في البصرة جامعتها العريقة والمعروفة بأصالتها في الداخل والخارج التي اخذت على عاتقها حمل شعلة المعرفة ، وبهذا فجامعة البصرة عام ٢٠١٢ ضمت ١٥ كلية يعمل فيها ٢٦٨٧ تدريسياً بينهم ١٨٩ يحملون مرتبة الاستاذية وعدد الطلبة ٢٧،١٨٠ طالباً وطالبة وبلغ عدد المقاعد الدراسية العليا في عام ٢٠١٢ (٥٢٤) مقعداً، موزعة الى ٥٠ مقعداً لدراسة الدبلوم العالي و ٣٣٤ لدرجة الماجستير و ١٤٠ لدرجة الدكتوراه ، ويعمل في الجامعة ٨٠٠٠ موظف وحصلت جامعة البصرة على المركز الاول في انواع التقييم المختلفة للجامعات العراقية للسنوات الثلاث الاخيرة، وعقدت جامعة البصرة ٥٨ اتفاقية علمية مع الجامعات العالمية في ٤٠ دولة،

جدول رقم (٤)

اعداد الطلبة في جامعة البصرة حسب متطلبات الخطة

اعداد الطلبة للعام الدراسي	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
المقبولون	4150	4357	4574	4802	5042	5294
الموجودون	19945	20942	21989	23088	24242	25454
المتخرجون	4357	4574	4902	5042	5294	5558

المصدر :- جمهورية العراق . مجلس محافظة البصرة . الخطة الاستراتيجية الخمسية لتنمية محافظة البصرة 2015-2011 . ص52.

يتضح من خلال الجدول رقم (٤) ان اعداد المقبولين قد ارتفع من ٤١٥٠ طالباً وطالبة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ٤٣٥٧ طالباً وطالبة عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ٤٥٧٤ طالباً وطالبة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، اما المتخرجون فقد ارتفع من ٤٣٥٧ طالباً وطالبة عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ٥٠٤٢ طالباً وطالبة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وهذا مؤشر جيد لتقدم في مجال العلم والمعرفة.

٢- واقع القطاع التربوي في البصرة.

جرت الامور في هيكلية النظام التعليمي في العراق والتي يمكن ان تمثل هذه الهيكلية بدورة الحياة التعليمية ، اذ تبدأ بمرحلة الابتدائية وتنتهي بمرحلة الاعدادية فالنظام التعليمي في العراق تمتد دورته التعليمية الرسمية الى (١٢ سنة) . وقد بلغ النقص في الابنية بحدود ٧٢٠ مدرسة وتبلغ عدد الابنية

المشغولة بالمدارس بحدود ٨٥٧ وحدة من مجموع المدارس الكلية البالغة ١٥٧٩ مدرسة ، اما النقص الحاصل في المحافظة فهو بحدود ٨٠ بناية و يبلغ عدد الطلبة في الشعبة ٥٦ طالباً مما يشير الى الاكتظاظ في المدارس الحكومية.

اما النقص الحاصل في الملاكات التدريسية فقد بلغ ٦٨٢٥ معلماً ومدرساً عام ٢٠١٢ أي بحدود ٨٠٠ معلم سنوياً^(١).

(١) ديوان محافظة البصرة

يتضح لنا مما تقدم اعلاه حجم المأساة في مدارس البصرة من ناحية عدد المدارس والنقص في اعداد المعلمين والمدرسين اذا ما قارناها بسنة ٢٠١١ اذ كان عدد التلاميذ والطلبة الكلي ٦٣٣٤٢٠ بمعدل ٧٧٦ طالبا في البناية الواحدة^(٢)، وهي مكتظة بالطلبة و اغلبية المدارس يكون الدوام فيها ثنائيا او ثلاثيا ، يلاحظ ان كل المؤشرات التي ذكرناها تجتمع في ميزة واحدة وهي سلبية الا وهي عدم توازن التنمية المكانية في محافظة البصرة.

سادساً: - الواقع الصحي

تأسست دائرة صحة البصرة في ١٩١٤/١٢/٣٠ باسم مديرية صحة لواء البصرة وفي ١٩٨٠/٨/٢٠ تغير أسمها الى صحة البصرة . يعمل في هذا القطاع بحدود ١٨٥٤ طبيباً

(٣) جمهورية العراق ،

وطبيرة وللاختصاصات كافة وبنسبة ٧ اطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة و ١٣٠٢١ منتسبا من الكوادر الصحية والادارية^(٣).

مجلس محافظة البصرة ،

وعدد المستشفيات الحكومية ١٣ منها ٤ تعليمية ، ٧ منها في مركز المحافظة و ٦ موزعة على الاقضية والنواحي . وكما موضحة في الشكل (١) :-

الخطة الاستراتيجية الخمسية

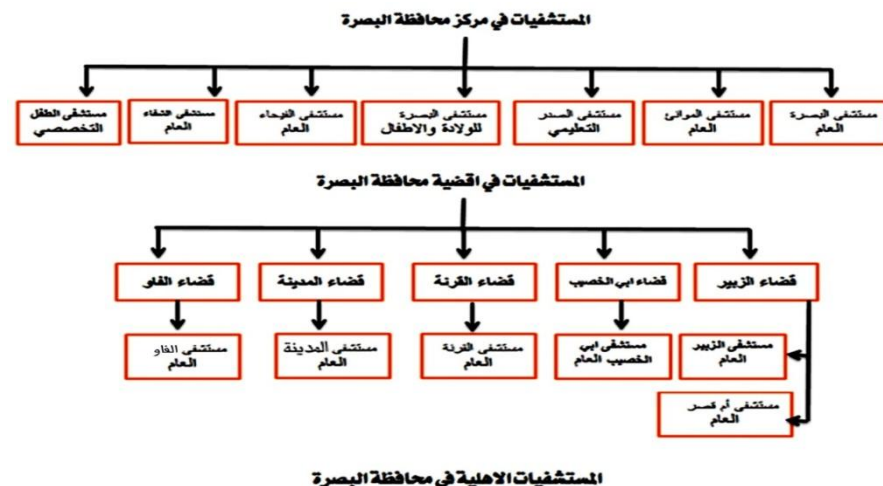
لتنمية محافظة البصرة

٢٠١١-٢٠١٥ ، مصدر

سابق ، ص ٥٤ .

الشكل (١)

مخطط يوضح المستشفيات الحكومية والاهلية في محافظة البصرة



المصدر: الدراسة الميدانية

وتشير البيانات الى ان اكبر طاقة استيعابية كانت في مستشفى البصرة العام اذ بلغت (٦٩٦) سريراً
سابعاً :- الواقع للنقل والمواصلات.
تمتاز محافظة البصرة بموقعها الجغرافي المميز الذي جعلها تحتوي على جميع انواع وسائط النقل ومنها :-
١ - النقل البري

الطرق السريعة والرئيسية والثانوية والريفية
يعد ايجاد شبكة طرق على درجة عالية من الارتباط بين المحافظات والمدن والموانئ والبلدان المجاورة مسألة مهمة لنجاح مدينة البصرة ومستقبلها ، وقد تضاعفت اعداد الطرق في المحافظة خلال السنوات الـ (٣٠) الماضية ، ان الطرق الرئيسية التي تربط بين مركز المحافظة والمحافظات الاخرى وبين مركز المحافظة ودول الجوار هي بطول ٧٠٠ كم واغلبها بمستوى دون الوسط . إما الطرق الثانوية التي تربط بين مركز المحافظة والاقضية والنواحي فهي بطول ٦٥٠ كم وهي بمستوى الوسط في حين الطرق الريفية التي تربط بين المجمعات السكنية في القرى والارياف هي بطول ٢٥٠ كم ، هذا فضلا عن طريق المرور السريع رقم (١) مع مجساته كافة والجسور التي يتضمنها والتقاطعات التي يحتويها^(١).

(١) المصدر نفسه ،

ص ٣٨.

٣ - النقل المائي
تبعد مدينة البصرة ١٠٠ كم عن الخليج العربي ، وتقوم شبكة القنوات المائية والانهار المارة بدور مهم منذ الاف السنين للنقل و طرق التجارة وكانت السفن و الزوارق تستخدم شط العرب للارتباط مع نهري دجلة و الفرات ، وحتى هذا اليوم يشكل شط العرب طريقا تجاريا مهما لنقل البضائع ولكن عمق مياهه و الجسر العائم العابر له يجعل الملاحة في الجزء الشمالي من النهر مقتصرة على السفن صغيرة الحجم . وقد جرى التوقيع لتشديد جسر جديد الى الشمال من جسر التنومة العائم مما سيسمح للسفن الاكبر حجماً بالملاحة في شط العرب ، وفي الجزء الشمالي من شط العرب يوجد جسر السندباد الذي يربط ضفتي النهر مع جزيرة السندباد الا ان هذا الجسر متضرر حالياً مما ادى الى استبدال الجزء المتضرر منه بجسر عائم كحل مؤقت.

وقد تأسست شركة النقل المائي عام ١٩٥٢ بأسطول بسيط يتكون من باخرتين تم شراؤهما عام ١٩٦٢ وفي عام ١٩٧١ اصبح اسطولها يتكون من

(٦) بواخر وتطور هذا الاسطول فيما بعد ليصبح ٢٢ باخرة في عام ١٩٨٣ وكانت الشركة تنقل ما نسبته ٧% من واردات العراق ويقدر بـ (٣٠) مليون طن سنويا^(٢).

تعاني شركة النقل المائي في الوقت الحاضر من جملة مشكلات اولها فقدان معظم سفن الاسطول بسبب بيع معظمها خلال فترة الحصار وتهالك بعضها الاخر وغرق الكثير بسبب الحروب ، اذ اعدت خطة لانتشال اكثر من ٢٠٠ غارق ويتم التعاقد مع شركات يابانية وتركية لهذا الغرض . وفيما يلي استعراض لهذه الموانئ^(٣):-

أ- ميناء المعقل التجاري .

تم بناؤه عام ١٩١٩ وهو اول ميناء عراقي فاعل ، ويقع على بعد ١٣ كم من الخليج العربي على شط العرب شمال البصرة وقد تم تأسيسه من قبل بريطانيا كميناء عسكري ، تسلم العراق الميناء عام ١٩٣٧ ثم اغلق عام ١٩٨٠ بسبب الحرب ولمدة عشرين سنة تقريبا" ، ويستقبل الميناء اليوم الزوارق الصغيرة ، وتعد مشكلة محدودية عمق شط العرب من ابرز المشكلات التي تواجه الميناء فضلا عن التغير المستمر . طوله ٥٠٠ متر وهو يعمل بقدرة محدودة اذ يجري تشغيل ٥-١٥ رصيف مما يتطلب المزيد من الاستثمار ليصل الى مرحلة التشغيل الكامل.

ب- ميناء ابو فلوس التجاري .

شيد هذا الميناء عام ١٩٧٦ وهو اصغر الموانئ العراقية التجارية وقد شيد خصيصا لتخفيف الازدحام على ميناء المعقل ويقع الميناء على شط العرب على بعد حوالي ٢٠ كم الى الجنوب من مركز المدينة ، يتألف الميناء من ثلاثة ارسفة تكفي لاستيعاب شحنات البضاعة من سفن التغذية والسفن الشراعية ويضم الميناء رصيفا لاستقبال الأسمدة والمنشآت الضرورية لاستقبال السيارات المستوردة والمنتجات الزراعية والسلع الكهربائية ،

ج- ميناء خور الزبير التجاري النفطي

يقع هذا الميناء على بعد ١٠٥ كم شمال الخليج العربي على شط البصرة ، وقد بدأ العمل ببناؤه عام ١٩٧٠ ولم يكتمل الا عام ١٩٨٩ ، الغرض من بنائه دعم المنطقة الصناعية الناشئة على مشارف البصرة ومساعدتها على تصدير الاسمدة النتروجينية والفوسفاتية والمنتجات النفطية والبتروكيمياوية واستيراد الحديد الخام . ، وفي عام ٢٠٠٤ تم إنشاء منطقة تجارية حرة في الميناء بطاقة استيعابية تبلغ مليون متر مكعب لزيادة الإنتاج والصادرات واعادة إنعاش التجارة والتبادل الخارجي لتحسين التنمية في البلد ، وبذلك يكون ميناء خور الزبير المنطقة الحرة الوحيدة في جنوب العراق .

د- ميناء الفاو

تعرض هذا الميناء للكثير من الاضرار والدمار بسبب الحروب وهو اليوم مغلق بعدد من السفن المحطمة الغارقة مما جعله مؤهلا لاستقبال السفن الصغيرة فقط والخطة الموضوعية حاليا توسيع هذا الميناء ليصبح اكبر ميناء عراقي متعدد الوسائط يربط بلدان الخليج وشمال المحيط الهندي مع اسيا الوسطى من جهة وبلاد الشام ومنها اوربا بواسطة سكك الحديد عبر تركيا من جهة أخرى هذا التصميم الجديد للميناء سيجعل منه قادرا على استقبال السفن الكبيرة ..

هـ - ميناء البصرة النفطي

وهو اكبر ميناء نفطي في العراق ويستقبل النفط عبر انبوبين يؤلفان بذلك هيكلًا ارتكازيًا للتعامل مع الحمولات الكبيرة جدًا من الخامات ، وقد تعرض لأضرار كبيرة خلال الحرب ولكن قسمًا منه خضع للترميم والاصلاح .

و- ميناء العمية (الميناء العميق) النفطي
تضرر هذا الميناء كثيرا خلال الحروب السابقة واعيد افتتاحه لتصدير النفط سنة ٢٠٠٤ ولكن اعادة الاعمار ما تزال فيه ويتألف ميناء العمية من خمس جزر اصطناعية مع قسم مخصص حصرا لرسو الناقلات (التنكر) .

ز- ميناء ام قصر التجاري
شيد عام ١٩٦٠ للتعامل مع نمو التجارة العالمية في المياه الاعمق من الخليج العربي وللتعويض عن محدودية طاقة ميناء المعقل ، وهو حاليا اعمق الموانئ الواقعة عند مدخل الخليج العربي على الطرف الجنوبي لشط البصرة مما يجعل وصول السفن الكبرى اليه اسهل ، وتعمل فيه ايضا خدمة عبور للأفراد والبضائع بين ام قصر ودبي ، وهناك خطة لتوسيع الميناء بإضافة ١٣ رصيفا تجارياً متعدد الأغراض بما في ذلك نظام داخلي للسكك الحديدية بهدف زيادة طاقة الشحن والتفريغ للبضائع .

ح- ميناء العراق (الفاو) الكبير
وهو من المشاريع الاستراتيجية العملاقة في العراق وهو يعد احياء للممر الحريري التاريخي وسوف ينعكس اثره على البصرة بشكل كبير وعلى العراق ككل ، وسيتم توفير الطرق السريعة وشبكة سكك حديد وانشاء مطار جوي في المدة القادمة وسيكون عاملاً مهماً في التنمية المكانية في محافظة البصرة ومن الافاق المستقبلية لنموها وتطويرها .

٤- النقل الجوي.
يعد مطار البصرة الدولي ثاني اكبر المطارات العراقية وواحد من اهم مطارات الخليج ، انشئ عام ١٩٨١ في منطقة ابو صخير (الطوبه و النخيلة) ويبعد عن مدينة البصرة ٢٠ كم وبمساحة قدرها ٣٥ كم ومحاط بسياسج امني طوله ٢٣ كم كلفت شركتا ستراباك وبلفنكر بيركز (الالمانيتان الغربيتان) ويوفر سالة (النمساوية) ببنائه بمقولة مبلغها بحدود ١٧٢,٥ مليون دينار عراقي . انشئ المطار بمدرج طوله (٤) كم ، قادر على استقبال طائرات كبيرة قدرته التصميمية مليونين ونصف المليون مسافر سنويا .

تسلمت وزارة النقل والمواصلات المطار عام ١٩٨٧ ، وتم افتتاحه رسميا نهاية الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ ولم يعمل المطار دوليا طوال تلك المدة بسبب غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وفرض العقوبات الدولية عليه ، وتوقفت الحركة فيه بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ .

بدا العمل بالمطار في حزيران عام ٢٠٠٥ بعد ان اجريت عمليات اعمار شاملة وما زالت مستمرة للأبنية والاطارات و المعدات المتقدمة و المتضررة واصبح المطار جاهزا لاستقبال الطائرات على اختلافها . ومنذ ذلك التاريخ وسع المطار نشاطه وعزز موقعه ليشمل اليوم خدمات ١١ شركة طيران وقائمة من المحطات الدولية بينها (دبي ، عمان ، دمشق ، واسطنبول ،

وستو كهولم). علاوة على مطار البصرة هناك مطاران اخران ضمن المحافظة وهما مطار المعقل في مدينة البصرة ومطار الشعبية غرب

(١) جمهورية العراق ،

مجلس محافظة البصرة ،

الخطة الاستراتيجية الخمسية

لتنمية محافظة البصرة

٢٠١١-٢٠١٥ ، مصدر

البصرة ، ويبلغ طول مدرج مطار المعقل ٦٠٠٠ قدم وهو يعود لوزارة النقل العراقية ولكنه غير مستغل حالياً للرحلات الجوية التجارية الا ان موقع هذا المطار مؤهل للتنمية ، إما مطار الشعيبية العسكري ففيه مدرج بطول ٩٨٠٠ قدم وقد شيد اصلاً كمطار ل سلاح الجو الملكي البريطاني في ثلاثينات القرن الماضي وانتقلت ملكيته للقوة الجوية العراقية في الخمسينات من القرن الماضي^(١).

المبحث الثاني

مؤشر قياس التنمية المكانية (التفاوت المكاني) في البصرة

اولاً:- المقياس المقترح لدرجة التنمية (حسب الاقضية) للرؤية المستقبلية .

ان محافظة البصرة تعاني من التفاوت التنموي بين اقصيتها من جهة وبينها وبين المحافظات العراقية الاخرى من جهة ثانية ، وذلك منذ العهد السابق وانها لاتزال تعاني من هذا التفاوت الى يومنا هذا ، على الرغم من المحاولات السابقة التي قام بها النظام السابق وكذلك المحاولات الجديدة في الوقت الحاضر . واذا كان النظام في السابق يفتقر الى الرؤية الشاملة والاستراتيجيات وسياسات التنمية المكانية والتخطيط في السياسات العدوانية اتجاه الدول المجاورة التي ادت الى تعطل سياسات التنمية المكانية وخططها فان الاسباب قد اختلفت في الوقت الحاضر وان احد هذه الاسباب هو طريقة توزيع الاستثمارات بين المحافظات العراقية على مستوى العراق ، والمهم في دراستنا هو طريقة توزيع الاستثمارات في محافظة البصرة بين اقصيتها والحاجة الفعلية لذلك .

ان محافظة البصرة اعتمدت مؤشر عدد السكان في توزيع الاستثمارات (مبالغ برنامج تنمية الاقاليم الاستثماري) بين اقصيتها ومن عام ٢٠١٢ سعياً الى تقليل التفاوت التنموي المكاني ضمن المحافظة الواحدة وسعيها لتوزيعه على وفق النسب السكانية مع تخصيص حوالي ٢٣% من الموازنة الى المشاريع ذات المدى المكاني الاوسع الذي يشمل اكثر من وحدة ادارية ويخدم محافظة البصرة بشكل عام ، واطلق عليها فقرة العام .

وكما يشير الى ذلك الجدول (٥) اذ يوضح نمو حصة محافظة البصرة من التخصيصات الاستثمارية التي تمثل الثقل الاساسي في انتاج النفط والمساهمة في التصدير لتصل الى المرتبة الاولى متقدمة على بغداد على الرغم من ثقلها السكاني.

جدول (5)

التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثمارية لمحافظة البصرة لعام 2012

ت	المنطقة	الكلفة الكلية مليار دينار	التخصيص العام 2012 مليار دينار	النسبة %	توزيع التخصيصات بعد انضمام كلفة المشاريع العامة	النسبة السكانية لاقضية ونواحي البصرة
1	العام	389,12	132,443	23	43,25	43,2
2	المركز	567,069	171,191	77	13,42	13,6
3	الزبير	175,481	50,809		4,28	4,8
4	القرنة	55,968	22,941		2,97	2,8
5	المدينة	38,865	12,017		5,40	4,8
6	شط العرب	648	37,080		6,01	7,7
7	ابو الخصيب	78,635	38,160		1,18	1,4
8	الفاو	15,386	1,509		3,48	2
9	سموان	45,500	3,000		2,49	2,1
10	ام قصر	31,530	14,371		3,37	2,8
11	الدير	44,110	13,521		1,39	1,4
12	الامام القائم	18,183	9,504		2,57	3,1
13	عز الدين سليم	33,649	21,689		2,57	3,1
14	الامام الصادق	34,252	16,471		2,62	2,4
15	النشوة	36,885	7,934		2,82	1,6
16	الهائرنة	61,807	28,513		4,65	5,6
	المجموع	1,696,984	606,512	%100	%100	%100

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التنمية المكانية 2013-2017، بغداد ، ث 2012 ص 7.

يتضح من خلال الجدول (٥) ان اعلى تخصيص كان في مركز المدينة وذلك لما يتمتع به هذا المركز من دور اساسي في المحافظة ويليه قضاء الزبير وذلك لحجم السكان المتزايد في هذا القضاء نتيجة للهجرة الداخلية وكذلك الهجرة اليه من محافظة ذي قار المحاذية له ، اما اقل تخصيص فكان في قضاء الفاو بسبب انخفاض نسبة السكان فيه .
ولغرض قياس درجة التنمية في محافظة البصرة على مستوى الاقضية سيتم الاعتماد على مؤشرات المسح الاجتماعي والاقتصادي حسب المحافظة والقضاء الذي قامت به وزارة التخطيط قسم احوال المعيشة لسنة ٢٠١٢ ، وكما يشير الجدول (٦) :-

جدول (6)

اهم مؤشرات المسح الاجتماعي والاقتصادي حسب المحافظة والقضاء لعام 2012

القضاء	متوسط حجم الاسرة (فرد)	نسبة الفقر %	معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر %	معدل البطالة 15 سنة فأكثر %	متوسط انفاق الفرد الف دينار	متوسط دخل الفرد الف دينار	نسبة الامية 10 سنوات فأكثر %	النسبة المئوية للأسر التي تمتلك الوحدة السكنية %
البصرة	7,0	9,4	44,9	18,6	229,7	245,0	16,7	48,1
لبي الخصب	7,4	18,4	42,7	11,2	201,3	185,8	14,6	47,7
الزبير	7,8	18,9	41,3	10,6	221,3	220,3	24,7	42,6
القرنة	8,5	24,4	40,6	8,5	176,2	156,3	33,5	68,5
الغلو	6,7	20,7	38,0	11,2	193,3	175,3	18,6	56,5
شط العرب	7,2	13,1	44,5	13,4	214,3	200,0	25,6	47,9
مدينة	7,9	25,6	40,1	6,8	180,1	196,2	27,1	83,2

المصدر:- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، قسم إحصاءات احوال المعيشة ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام 2012 ، العراق ، بغداد ، 2013 ، بيانات خاصة.

معه .

وللمزيد من الاطلاع

يراجع - حسين احمد سعد

الشديدي ، التفاوت التنموي

المكاني في العراق بمقاييس

تنموية مقترحة واليات

مواجهته ، جامعة بغداد ،

المعهد العالي للتخطيط

الحضري والاقليمي

للدراستات العليا ، مجلة

١١ ١١ ٢٠١١

يتضح من خلال الجدول (٦) واقع التنمية المكانية في محافظة البصرة من خلال ثماني مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسوف نرتب الاقضية حسب التسلسل ونعطي كل قضاء الرتبة التي يستحقها حسب الدرجات التي حصل عليها وحسب المؤشر، فمثلاً مؤشر متوسط حجم الاسرة هو مؤشر تصاعدي اي القضاء الافضل هو من يأخذ حجم اصغر وبهذه الحالة يستحق الرتبة رقم (١) وهكذا الى القضاء رقم (٧) يكون اسوأ قضاء وهذا ينطبق على مؤشر كل من (نسبة الفقر، معدل البطالة ، نسبة الامية) ، أما المؤشرات (معدل النشاط الاقتصادي ، متوسط انفاق الفرد ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الاسر التي تملك وحدة سكنية) فهي على العكس تأخذ الرقم (١) للقضاء الذي يأخذ اعلى حجم فما دون اي القضاء الذي يحصل على اصغر معدل هو يحتل المرتبة الاخيرة (*) وكما في الجدول (٧) .

جدول رقم (7)

مراكز الاقضية في محافظة البصرة حسب المؤشرات التنموية

محافظة البصرة	القضاء	متوسط حجم الاسرة (فرد)	نسبة الفقر %	معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر %	معدل البطالة 15 سنة فأكثر %	متوسط انفاق الفرد الف دينار	متوسط دخل الفرد الف دينار	نسبة الامية 10 سنوات فأكثر %	النسبة المئوية للأسر التي تمتلك الوحدة السكنية %
محافظة البصرة	البصرة	2	1	1	7	1	1	2	4
	ابي الخصيب	4	3	3	4	4	5	1	6
	الزبير	5	4	4	3	2	2	4	7
	القرنة	7	6	5	2	7	7	7	2
	الفاو	1	5	7	4	5	6	3	3
	شط العرب	3	2	2	6	3	3	5	5
	مدينة	6	7	6	1	6	4	6	1

المصدر- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

الجدول رقم (6) لهم مؤشرات المسح الاجتماعي والاقتصادي حسب المحافظة والقضاء لعام 2012 واعطاء مراكز للاقضية بدل القيم الحقيقية .

يتضح من الجدول (٧) انه تم اعطاء التسلسل من رقم ١-٧ للمؤشرات حسب النسبة التي حصل عليها القضاء في الجدول (٦) وتعد هذه الارقام مراكز للاقضية ، ويتضح من الجدول (٧) تفاوت مراكز الاقضية للمؤشرات المعتمدة في التحليل في كل قضاء من الاقضية ، اذ نلاحظ على سبيل المثال ان قضاء البصرة احتل المركز السابع في مؤشر البطالة اي أنه اكثر الاقضية في عدد البطالة في حين احتل المركز الاول في مؤشر الفقر ، وهذا صحيح من حيث الواقع فقضاء البصرة يشهد اعلى نسبة كثافة سكانية وبهذا يشتمل على اعلى نسبة بطالة بينما هو يمثل المركز التجاري لمحافظة البصرة وبهذا يكون اقل مكان للفقر، في حين نلاحظ قضاء المدينة يحتل المركز الاول في مؤشر الاسر التي تملك الوحدة السكنية ويحتل المركز السابع في مؤشر نسبة الفقر . وهكذا لبقية الاقضية اخذت الارقام (المراكز) حسب استحقاقها في الجدول (٦) فلا تغيير سوى اعطاء مراكز بدل النسب لغرض سهولة التعامل معها في الخطوات القادمة لقياس درجة التنمية في اقصية البصرة .

وسيتم احتساب درجة التنمية في اقصية البصرة (*) اذ نقسم اقصية محافظة البصرة الى ثلاث فئات حسب درجة التطور مفترضين الفئة الاولى وهي فئة الاكثر تطوراً اما الثانية فهي فئة متوسطة التطور والثالثة الضعيفة التطور ، وكما يلي :-

أ- مقياس درجة التنمية (IDD) Development Degree

لكي نستطيع قياس درجة التنمية وعلى مستوى القضاء في محافظة البصرة ، سنعتمد على مراكز الاقضية كما في الجدول رقم (٧) وتقسم الاقضية في محافظة البصرة الى ثلاث فئات تنموية حسب درجة التطور وكما يلي :-

١- الاقضية ذات الفئة التنموية الاولى (من المركز ١ الى المركز ٢) ودرجتها (١).

٢- الاقضية ذات الفئة التنموية الثانية (من المركز ٣ الى المركز ٤) ودرجتها (٢).

(*) يعتمد هذا المقياس على

مراكز الاقضية في الجدول

(٧) المطلوب قياس درجة

التنمية فيها اعتمادا على

المؤشرات المعتمدة في

التحليل وهي مؤشرات

المسح الاجتماعي

والاقتصادي للأسرة في

العراق لعام ٢٠١٢ وبضرب

درجة فئة التطور لكل مؤشر

بالمركز الذي يحصل عليه

كل قضاء في ذلك المؤشر

نحصل على ترتيب الاقضية

وفقاً لمقياس درجة التنمية ،

فالقضاء الذي يحتل المرتبة

الاولى هو الذي يحصل على

اقل قيمة والعكس صحيح ،

أنظر الجدول (٩) .

٣- الاقضية ذات الفئة التنموية الثالثة (من المركز ٥ الى المركز ٧) ودرجتها (٣).

وبتطبيق هذا التقسيم المذكورة اعلاه واعطاء كل قضاء الدرجة الخاصة بمركزه في كل مؤشر من المؤشرات المعتمدة نحصل على النتائج في الجدول (٨).

جدول (8)

درجات المؤشرات التنموية حسب الاقضية في محافظة البصرة عام 2012

الاقضية محافظة البصرة	متوسط حجم الاسرة	نسبة الفقر	معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر	معدل البطالة سنة 15 سنة فأكثر	متوسط انفاق الفرد	متوسط دخل الفرد	نسبة الامية (10 سنوات فأكثر)	النسبة المئوية للأسر التي تملك الوحدة السكنية
البصرة	2	1	1	1	3	1	1	4
ابي الخصيب	4	2	3	2	4	2	1	6
الزبير	5	3	4	2	2	2	1	7
القرنة	7	3	6	3	7	3	7	2
الفاو	1	5	3	7	2	4	3	3
شط العرب	3	2	1	2	3	2	5	5
مدينة	6	3	7	3	6	1	1	3

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (7) .

أذ سيتم تقسيم الاقضية في البصرة الى ثلاث فئات تنموية حسب مركز القضاء في كل مؤشر من المؤشرات . يتضح من خلال الجدول (٨) ان لدينا لكل قضاء وفي كل مؤشر مركز ودرجة فئة تطور (*).

جدول (9)

مجموع نقاط الاقضية وتمثل درجة التنمية لكل قضاء

الاقضية محافظة البصرة	متوسط حجم الاسرة	نسبة الفقر	معدل النشاط الاقتصادي بعمر 15 سنة فأكثر	معدل البطالة سنة 15 سنة فأكثر	متوسط انفاق الفرد	متوسط دخل الفرد	نسبة الامية (10 سنوات فأكثر)	النسبة المئوية للأسر التي تملك الوحدة السكنية	المجموع	الاهمية النسبية %
البصرة	2	1	1	1	3	1	1	4	37	6,5
ابي الخصيب	4	2	3	2	4	2	1	6	70	12,4
الزبير	5	3	4	2	2	2	1	7	70	12,4
القرنة	7	3	6	3	7	3	7	2	121	21,5
الفاو	1	5	3	7	2	4	3	3	90	16,5
شط العرب	3	2	1	2	3	2	5	5	70	12,4
مدينة	6	3	7	3	6	1	1	3	103	18,3
									561	100

المصدر:- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (8) ، الجدول (9) هو ناتج حاصل ضرب مركز القضاء في مؤشر معين مع درجة فئة تطور القضاء للمؤشر نفسه ، والعمود العاشر يمثل مجموع النقاط التي حصل عليها القضاء ، وهي تمثل درجة تنمية القضاء .

يتضح من خلال الجدول (٩) أن قضاء البصرة احتل التسلسل الاول وهو القضاء الوحيد في الفئة التنموية الاولى ، في حين احتلت الاقضية (ابي الخصيب ، الزبير ، شط العرب) التسلسل الثاني والثالث والرابع على التوالي ضمن الفئة التنموية الثانية ، في حين احتلت الاقضية (الفاو ، المدينة ، القرنة) التسلسل الخامس والسادس والسابع على التوالي ضمن الفئة

التنمية الثالثة بحسب مقياس درجة التنمية ، ويرى الباحث ان هذه النتائج تأتي منسجمة مع الواقع الفعلي لتبين ان البصرة تعاني من حالة التفاوت المكاني في التنمية وكذلك من هيمنة المدينة الطاغية وهي مدينة البصرة للمدن الباقية في المحافظة .

ومن خلال التحليل السابق يتضح أن التباينات في درجات التنمية بين الاقضية تحتاج الى آليات جديدة اكثر فعالية يمكن من خلالها معالجة هذه التباينات اذ ان الهدف الأساسي من وضع الموازنة الاستثمارية للدولة هو تحقيق التنمية المكانية الشاملة و المتكاملة بأبعادها المختلفة عن طريق توزيع التخصيصات الاستثمارية على المشاريع والوحدات المكانية (أقاليم ، محافظات ، اضية ، مدن) ولجعل هذا التوزيع اكثر كفاءة و فعالية ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج تخصيصات تنمية الاقاليم فأن الآلية المقترحة كما يلي :-

١- فضلاً عن معيار عدد السكان المعتمد في تحديد حصة الاضية من برنامج تخصيصات تنمية الاقاليم ، سيتم اضافة معيار (درجة التنمية) لكل قضاء اعتماداً على المقياس الذي تم استخراجه في الجدول (٩) بحيث يتم توزيع هذه التخصيصات مناصفة بين المعيارين اي (٥٠% لمعيار عدد السكان) و(٥٠% لمعيار درجة التنمية) .

٢- تتم مقارنة نسبة التغير في برنامج تخصيصات تنمية الاقاليم على مستوى الاضية في محافظة البصرة قبل الصيغة الحالية (المقترحة) وبعدها ، ولغرض تطبيق المقترحات في اعلاه سيتم تخصيص ما نسبته ٥٠% حسب معيار عدد السكان و ٥٠% حسب معيار درجة التنمية من اجمالي تخصيصات تنمية الاقاليم لمحافظة البصرة لعام ٢٠١٢ والبالغة (٤٥٧،٧١٩) مليار دينار بعد طرح مبلغ فقررة العام البالغة (١٣٢،٤٤٣) مليار دينار، وقد اصبحت حصة الاضية على وفق الالية المذكورة سابقاً كما هو مبين في الجدولين (١٠) و (١١) .

جدول (10)

حصة اضية البصرة من برنامج تنمية الاقاليم لعام 2012 حسب معيار عدد السكان فقط

ت	القضاء	الوزن النسبي %	المبلغ المخصص (مليار دينار)
1	البصرة	51,23	117,04
2	ابي الخصيب	7,98	68,18
3	الزبير	18,53	54,968
4	القرنة	5,71	50,182
5	الغاو	1,51	35,014
6	شط العرب	6,3	38,16
7	مدينة	8,7	11,508
		100%	457,718

المصدر

من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (5) .

جدول (11)

حصة اقصية البصرة من برنامج تنمية الاقاليم لعام 2012 حسب معياري عدد السكان ودرجة التنمية

القضاء	معياري عدد السكان 50%		معياري درجة التنمية 50%		المجموع مليار دينار
	الوزن النسبي %	المبلغ المخصص (مليار دينار)	الوزن النسبي %	المبلغ المخصص (مليار دينار)	
البصرة	51,23	99,852	6,5	14,876	114,728
أبي الخصيب	7,98	34,090	12,4	28,378	62,468
الزبير	18,53	27,484	12,4	28,378	55,862
القرنة	5,71	25,091	21,5	49,204	74,295
الفاو	1,51	17,507	16,5	37,761	55,268
شط العرب	6,3	19,08	12,4	28,378	47,458
المدينة	8,7	5,754	18,3	41,884	47,638
	%100	228,859	% 100	228,859	457,718

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (9 و 10) .

يتضح من الجدولين رقم (١٠) و (١١) ان التخصيصات الاستثمارية وتوزيعها بين الاقصية قد اختلفت عند ادخال معيار درجة التنمية عليها ، فنجد ان تخصيصات قضاء البصرة وحسب معيار عدد السكان لوحده كانت بمقدار (١٩٩,٧٠٤) مليار دينار بينما اصبحت (١١٤,٧٢٨) مليار دينار عند ادخال معيار درجة التنمية مناصفة مع معيار عدد السكان ، والملاحظ هنا تأثير معيار درجة التنمية على قضاء البصرة سلبى لكون القضاء يحتل المركز الاول بالتطور التنموي بين اقصية البصرة . في حين نجد قضاء ابي الخصيب قد حصل على تخصيصات بمقدار (٦٨,١٨) مليار دينار على وفق معيار عدد السكان وتصبح بمقدار (٦٢,٤٦٨) مليار دينار وفق صيغة معياري عدد السكان ودرجة التنمية المقترحة اي بانخفاض قليل في التخصيصات ، وقضاء الزبير قد حصل على تخصيصات بمقدار (٥٤,٩٦٨) مليار دينار على وفق معيار عدد السكان وتصبح بمقدار (٥٥,٨٦٢) مليار دينار على وفق الصيغة المقترحة لمعيار عدد السكان ودرجة التنمية وهنا نلاحظ تأثير درجة التنمية اصبحت ايجابياً على قضاء الزبير، وهكذا نجد التأثير الايجابي ايضاً على قضاء القرنة حيث كانت التخصيصات بمقدار (٥٠,١٨٢) مليار دينار وعند ادخال تأثير درجة التنمية تصبح التخصيصات بمقدار (٧٤,٢٩٥) مليار دينار ، وهكذا قضاء الفاو وشط العرب كان التأثير ايجابياً ايضاً وحقق قضاء المدينة اعلى تأثير ايجابي لو اخذ بهذا المقترح وطبق . هذا مقترح يعتقد الباحث انه سيساعد من تقليص التفاوت المكاني بالتنمية وكما هو واضح من خلال الجدولين السابقين ، وتستطيع دراسات اخرى البحث في مؤشرات التنمية المكانية والتوصل الى توصيات بشأنها .

ثانياً:- التحليل الاحصائي لمعيارى السكان ودرجة التنمية.

فيما مضى تم التعرف على توزيع التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم لمحافظة البصرة على مستوى الاقصية لعام ٢٠١٢ حسب معياري عدد السكان ودرجة التنمية وفي الجداول القادمة سنحاول ادخالها في

البرنامج الاحصائي Spss V14 لمعرفة اهمية كل متغير في التخصيصات الاستثمارية وعلاقتها مع بعضها البعض والاخر وكما يلي :-

جدول (12)

عدد السكان والتخصيصات الاستثمارية (تنمية الاقاليم) لمحافظة البصرة لعام 2012

ت	الوحدة الادارية	عدد السكان X1	التخصيصات الاستثمارية Y
1	مركز البصرة	1,123,725	171,191
2	الهاثرية	146,357	28,513
3	مركز لبي الخصيب	197,970	38,160
4	مركز الزبير	353,206	50,809
5	سفوان	52,545	3,000
6	أم قصر	53,809	14,372
7	مركز القرنة	126,068	27,942
8	الدير	98,861	17,522
9	الثغر (القائم)	35,908	9,504
10	مركز الفاو	37,632	11,509
11	مركز شط العرب	124,930	27,080
12	النشوة	31,244	7,934
13	المدينة	72,506	17,017
14	عز الدين سليم	63,007	20,689
15	طلحة (المصدق)	80,393	12,477
16	المجموع	2,598,161	457,719

المصدر- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:-

1. ديوان محافظة البصرة. محافظة البصرة بين العطاء والحرمان. تقرير اعداد ديوان محافظة البصرة بالتعاون مع دوائر المحافظة. البصرة. احصاء عدد سكان محافظة البصرة حسب القضاء لعام 2012. اعتمادا على مديرية احصاء البصرة. 2012م ص60.
2. جمهورية العراق. وزارة التخطيط. التنمية المكانية 2013-2017. التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثمارية لمحافظة البصرة لعام 2012 بغداد ص2. 2012م ص7.

يتضح من خلال الجدول (١٢) عدد سكان محافظة البصرة لعام ٢٠١٢ على مستوى الاقضية والنواحي والتخصيصات الاستثمارية من برنامج تنمية الاقاليم موزعة على الاقضية والنواحي حسب معيار عدد السكان وذلك لاعتماد هذا المؤشر (عدد السكان) من قبل الحكومة المركزية في بغداد لتوزيع برنامج تنمية الاقاليم بين المحافظات لأهميته وقد طبقته الحكومة المحلية في البصرة عام ٢٠١٢ ولاختبار اهمية هذا المؤشر فقد تم تطبيق هذه البيانات احصائياً (*) وحصلنا على النتائج التالية:-

(*) تم اعتماد برنامج

SPSS في معادلة الانحدار

الخطي البسيط. (٩) يوضح

١- R square :- كانت قيمتها ٠,٩٨٩، وهذا يعني ان اكثر من ٩٥% من المتغيرات الاجمالية في (Y عدد السكان) استطاع المتغير (X تخصيصات استثمارية) توضيحها.

٢- ان العلاقة الخطية أثبتت معنويتها بموجب اختبار F ولمستوى معنوية ١%.

نتائج ذلك.

٣- ان المعلمات المقدرة اثبتت معنويتها باعتماد مستوى دلالة اقل من ٥% حسب اختبار t.

هذا يعني اعتماد معيار عدد السكان كان معياراً جيداً للأثر الواضح بين عدد السكان والتخصيصات الاستثمارية ، وكما في الملحق رقم (١) .

لكي يكون مقترحنا من الاهمية في اعتماد درجة التنمية كمتغير مستقل ثاني في توزيع التخصيصات الاستثمارية فيجب اختباره احصائياً (*) ولعدم توفر درجة التنمية على مستوى الناحية فسيكون اختبارنا بالاعتماد على بيانات على مستوى القضاء وكما في الجدول (١٣) .

جدول رقم (13)

عدد السكان والتخصيصات الاستثمارية (تنمية الاقاليم) ودرجة التنمية لمحافظة البصرة لعام 2012 على مستوى الاقضية

ت	القضاء	التخصيصات لعام 2012 Y	عدد السكان X1	درجة التنمية X2
1	البصرة	199,704	1270082	37
2	ابي الخصيب	68,181	197970	70
3	الزبير	54,968	459561	70
4	القرنة	50,183	141587	121
5	الغاو	35,014	37632	90
6	شط العرب	38,16	156173	70
7	المدينة	11,509	215906	103
	المجموع	457,719	2478911	561

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين السابقين (129) .

يتضح من الجدول (١٣) ان البيانات على مستوى القضاء اذ كانت التخصيصات الاستثمارية هي المتغير المعتمد وعدد السكان المتغير المستقل الاول والذي تم اختباره ودرجة التنمية هي المتغير المستقل الثاني المراد اختباره وجميع هذه البيانات لعام ٢٠١٢ . وعند تطبيق (**) هذه البيانات احصائياً نحصل على النتائج التالية:-

١- R square :- كانت قيمتها ٠,٨٨٦ اي اكثر من ٨٨% من التغيرات الاجمالية في الاستثمارات استطاعت المتغيرات (عدد السكان ، ومتغير درجة التنمية) توضيحها.

٢- ان العلاقة الخطية أثبتت معنويتها بموجب اختبار F باستخدام مستوى دلالة اقل من ٥%.

٣- ان معلمات الانحدار معنوية لمستوى دلالة اقل من ١٠% والمعلمات المقدرة تتسجم اشارتها مع المنطق الاقتصادي، انظر الملحق رقم (١).

٤- ان المؤشر Collinearity Statistics ومن خلال الاختبارين Tolerance وvif يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي لان نتيجة الاختبار Tolerance كانت ٠,٤٣٨ اي ان النتيجة اقل من ١% ونتيجة الاختبار VIF كانت ٢,٢٨١ اي اقل من ١٠٠^(١).

إما المرتبة الرابعة فكانت لقضاء أبي الخصيب الذي كان مستقراً في نسبته البالغة ٨,٦% للعامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧ في حين كانت نسبته في عام ٢٠١٢ ٧,٩٨% ولكن القضاء حافظ على مرتبته الرابعة في جميع الاعوام

(*) تم اعتماد برنامج

SPSS في معادلة الانحدار

الخطي المتعدد.

(**) تم اعتماد برنامج

SPSS في معادلة الانحدار

الخطي البسيط .

(١) د. محمد عبدالمسيح

عناي ، تحليل القياسي

والاحصائي للعلاقة

الاقتصادية ، (دار الجامعية

للنشر ، مصر ، ٢٠٠٩)

ص٥٨٣.

، في حين بقية الاقضية الباقية في المراتب المتأخرة باقل مما تقدم لتحتل ادنى المراتب في المحافظة.

تشير الارقام في الجدول اعلاه الى ان القضاءين البصرة والزيبر قد استحوذا على متوسط نسبته ٦٧,٦ % للأعوام الثلاث ١٩٩٧،٢٠٠٧،٢٠١٢ من مجموع سكان المحافظة مقابل ٣١,٢ % من مجموع السكان توزعوا على خمسة أقضية ، الامر الذي يؤشر ابتعاد التوزيع السكاني عن العدالة والتوازن في المحافظة .

المبحث الثالث

الافاق المستقبلية للتنمية المكانية في البصرة

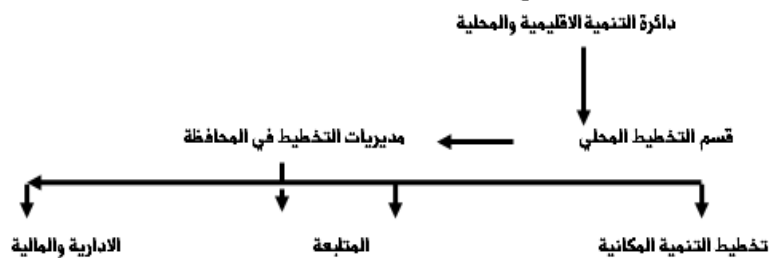
اولا : التخطيط الوطني

يعد التخطيط على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للتنمية المكانية ضرورة لابد من إعطائها الأهمية التي تستحقها ، وخاصة مع تقدم العملية التخطيطية في العراق والسعي الى تفعيل الاتجاهات اللامركزية في التنمية المحلية وبناء قدرات الحكومات المحلية في المحافظات والاقضية والنواحي التابعة لها .

حيث تعد احد اسباب التفاوت التنموي المكاني في محافظة البصرة هو التخطيط الإداري ولا يقتصر هذا على المستوى التخطيطي فقط وانما يمتد الى الضعف وقلة الخبرة والكفاءة الى الجانب التنفيذي ايضا ، ويبرز ذلك من خلال نسب التنفيذ المتدنية خلال الخطط للسنوات الماضية ولأغلب المحافظات ومنها البصرة كان احد الاسباب المهمة وراء ذلك التفاوت . ولهذا لابد لنا في هذا المبحث من توضيح نقاط الضعف ومحاولة ابراز احتياجات المحافظة من الكوادر التخطيطية والادارية لكي تستطيع النهوض بالمهام المنوطة بها، وقد اهتمت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية بهذا الجانب وعليه فقد شكلت دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ومنها قسم التخطيط المحلي وجعلته مسؤولاً على مديريات التخطيط في المحافظات وجعلت المديريات تحتوي على ثلاثة اقسام وهي تخطيط التنمية المكانية وقسم المتابعة وقسم الادارية والمالية وكما يوضح ذلك في الشكل (٢) :-

الشكل (2)

يوضح دائرة التنمية الاقليمية والمحلية وتشكيلاتها



يتضح من الشكل (٢) ان دائرة التنمية الاقليمية والمحلية يوجد فيها قسمان الاول قسم التخطيط الاقليمي ولا يدخل في دراستنا ، والثاني قسم التخطيط المحلي وهو ما يعنينا في كلامنا هذا ويكون هو المسؤول عن المديرية في المحافظات العراقية ، ويبين الشكل ايضاً ان المديرية في المحافظة تنقسم الى ثلاث شعب ، الاولى تخطيط التنمية المكانية والثانية شعبة المتابعة والثالثة شعبة الادارية والمالية .

ويتضح من الشعب التي تتكون منها المديرية في مجالس المحافظات ان من أهمها بالنسبة إلى دراستنا في التنمية المكانية الشعبة الأولى والتي تسمى بشعبة التنمية المكانية أو شعبة الدراسة والتخطيط والتي تهتم برسم السياسات وخطط التنمية المكانية المحلية للمحافظة بالتنسيق مع الحكومة المحلية في المحافظة والوحدات الإدارية التابعة لها في الاقضية والنواحي ودراسة مواقع المشاريع المقترحة وإبداء الرأي إزاءها وبما يحقق أهداف التنمية المكانية المتمثلة بالكفاءة الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والعدالة الاجتماعية في توزيع التنمية أو أثار التنمية وإعداد البحوث والدراسات بهذا المجال ، مع بناء قاعدة بيانات وخرائط رقمية خاصة بالمحافظة وتكون بالتنسيق مع دائرة الإحصاء في المحافظة نفسها والدوائر الحكومية الأخرى والأجهزة والمنظمات غير الحكومية ولقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية كافة والواقع البيئي في المحافظة وتكون حلقة الوصل بين الوزارة والدوائر الحكومية في المحافظة والحكومة المحلية ايضاً .

وعند التطرق الى اعداد منتسبي المديرية التخطيطية في المحافظات والاختصاصات التي تتكون منها ، سنلاحظ بوضوح الخلل في النقص الحاد من الاختصاصات المختلفة وكما يوضحه الملحق رقم (٢) وكما يلي :-

إذا ما نظرنا إلى الجانب التخطيطي في المحافظة نجد أن مديرية التخطيط في محافظة البصرة يوجد فيها (٢) من الاختصاصات الهندسية والبرمجية و ٤ من الاختصاصات الإدارية و لا توجد اختصاصات أخرى خاصة في مجال الاقتصاد و الإحصاء والجغرافية ^(١) ، بالمقارنة مع محافظات العراق الأخرى وخاصة نينوى التي تبلغ مجموعها (٢٢) من ضمنها (٨) في الاختصاصات الهندسية و(٧) الإدارية أنظر الملحق (٢) .

اذن فأن مجلس محافظة البصرة بحاجة إلى الاختصاصات الهندسية والبحثية والتخطيط الحضري والإقليمي .

وقد واجهت المديرية في المحافظات الكثير من المحددات منها الاختصاصات ذات العلاقة بمهام هذه المديرية اذ لم يتقدم الى التعيين في اي من المحافظات اي شخص يحمل شهادة ماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي ، او اية شهادة عليا اخرى عدا محافظة البصرة تقدم شخص يحمل دبلوم عالياً في الهندسة المدنية . وعليه يجب التنسيق بين وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والحكومات المحلية وجامعة بغداد المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي لتكوين كادر متخصص في كل محافظة يعد النواة لإدارة عملية التنمية وتدريب كوادر ثانوية في الاقضية والنواحي لتسهيل عملية التخطيط والمتابعة في اثناء تنفيذ الخطة ^(٢) .

وعليه ولوضع رؤية مستقبلية لمحافظة البصرة في حاجتها التخطيطية والادارية وعن الحاجة الى وجود مبررات للتخطيط المحلي ومنها ^(٣) :-

(١) جمهورية العراق ،

وزارة التخطيط والتعاون

الانمائي ، تقرير قسم

التخطيط المحلي والمديرية

في المحافظات ، بغداد ،

٢٠١٢ ، ص ١٠ .

(٢) محمد محسن سيد ،

تنمية الأقاليم الى أين ،

وزارة التخطيط والتعاون

الانمائي ، دائرة التخطيط

الإقليمي وشؤون البيئة ،

بحث مقدم الى مؤتمر

التخطيط والبعث الإقليمي

للتنمية ، أقامه المعهد العالي

للتخطيط الحضري والإقليمي

١- استكمال التسلسل الهرمي التخطيطي (وطني ، محلي ، اقليمي) فالخطة المحلية هي جزء من الخطة الوطنية ، وما سيجمع من وصل بينهما عن طريق الخطط الإقليمية .وعليه فهي تعمل في إطار حلقات مختلفة أوسع ، وان صياغتها ووضع أهدافها واستراتيجيتها تنبع أساسا من ديناميكية الاقتصاد الوطني وسياساته الكلية والقطاعية ، وكذلك من التشارك والتشابك الاستراتيجي مع المحافظات المجاورة في إطار الإقليم الواحد .

٢- الخطط المحلية هي من المهمات الإلزامية للدولة اذ أن خطة التنمية على المستوى الوطني تؤكد على ضرورة تنوع موارد الاقتصاد الوطني والعمل على تأسيس مراكز نمو إقليمية قائمة على التوزيع الجغرافي ودراسة التجمعات من المدن الكبيرة والصغيرة داخل المحافظات وبين المحافظات المجاورة لتحديد وظائفها وأنماط إنتاجها الرئيسية ، ومن ثم تخصيص الاستثمارات العامة في إقامة البنى التحتية والفنية والاجتماعية.

٣- الخطط المحلية هي تتويج لمجهود الإدارة المحلية في مجال المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية لعمل المحافظات .

٤- التخطيط المحلي هو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام اذ يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان، فخلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي وجعل المستقر البشري ملائماً للعيش جدير بخلق بيئة تفاعلية غنية ومثمرة تزيد من حب المواطنين واعتزازهم بالمكان.

٥- التخطيط المحلي يوفر رؤية تنبؤية بالتطورات المستقبلية و موثوقية لعمل السوق ويساعد المستثمرين على أن يقيموا ويحددوا درجة اليقين كي يقرروا في ضوئها إقدامهم على الاستثمار من عدمه.

٦- التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد ، كما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المحلي على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصادات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المحافظات المجاورة.

٧- التخطيط المحلي يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية المكانية ويضمن التوازن المكاني الوظيفي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على زيادة عدد المنشآت وتوسع فرص الاستثمار.

٨- التخطيط المحلي يعزز من كفاءة أداء الإدارة المحلية ويربطها في إطار تشاركي مع القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني .

وان التخطيط المحلي يسعى الى تحقيق عدد من الغايات ومنها ما يلي^(١):-

١- يجعل المنشآت العامة والخاصة اكثر انتاجية و ذات كفاءة عالية وبمستوى من التحديث بحيث تمتلك هامشاً عالياً من القدرة التنافسية وتستطيع تحقيق مستويات عالية من الاستثمار وتوسيع مساحة العمل الخاص و تطوير مستوى المهارات .

٢- يجعل المدينة لائقة للعيش في ظل نوعية متميزة من التنمية الحضرية و التخطيط المكاني والبيئي من الخدمات الاجتماعية والثقافية وأماكن الترويج التي تشجع المواطنين والمستثمرين على الاستقرار والعمل .

٣- يجعل التنمية اكثر توازناً وعدلاً من ناحية التوزيع واعطاء المناطق الريفية والنائية حقها من التنمية .

(١) د . دارم البصام ،

مصدر سابق ، ص ٤ .

٤- يحقق اقتصاداً متنوع المصادر ومرناً ولهذا يصبح الاقتصاد المحلي مستقطباً للمستثمرين المحليين والاجانب .

٥- ذات قاعدة معرفية ملائمة ، وبمعنى زيادة مستوى التحصيل العلمي بين المواطنين المحليين والتمتع بمستوى مهارات و قدرات مطلوبة لسوق العمل.

٦- ذات قدرة مؤسسية متطورة ، قائمة على الأداء الوظيفي والمهني والتقني العالي وعلى ثقافة الثقة وعلى التشبيك والتنسيق بين القطاعات المختلفة (العام والخاص) ضمان التنمية المستدامة.

٧- ذات بيئة صحية ، وبحيث يتمكن المواطنون من التمتع بالمنافع المتأتية من التطوير الاقتصادي المحلي .

ثانياً:- الرؤية المستقبلية لمركز قضاء البصرة وقضاء الفاو

ان محافظة البصرة تمتاز باختلاف المقومات الاقتصادية لأقضيئها ولهذا فهي تعد ارضاً خصبة لأنشاء المشاريع عليها وكذلك لها القابلية العالية لاستقطاب التطور السريع الحاصل في العالم واننا سنركز على قضاء مركز البصرة والفاو ومحاولة مناقشة بعض المشاريع والخطط التي تساعد على النهوض بهما نحو التنمية المكانية .

١- مركز البصرة

تتميز محافظة البصرة بانها تحتضن انهارا واهوارا وقنوات مائية كثيرة ومتشعبة تتخلل المدن والاقضية والنواحي ، وفيها وفرة من الاراضي الزراعية الخضراء ، وان المركز الاداري لهذه المحافظة يشكل شبه جزيرة محاطة بالمياه من جميع الجهات ، فضلا عن ذلك تتخللها أنهر تتفرع من شط العرب باتجاه الجنوب الغربي ، ان هذه المواصفات للمحافظة في بلد تبلغ الصحاري فيه مساحات شاسعة تجعلها مشروعاً سياحياً بكل معاني النجاح ، ولحد الان لم تستغل هذه المواصفات والصفاف او تستثمر بشكل سياحي او ترفيهي يسد احتياجات المحافظة بصورة مرضية

ان هذه الانهار جميعها وتفرعاتها مهمة (وكما موضحة في الجدول ٣٦) ولم تمد لها يد الأعمار بل على العكس تعاني التجاوزات والتمادي في الحاق الضرر المتعمد ويمكن اقتراح مشاريع تساعد في تطوير المدينة سياحيا خاصة تلك الموجهة نحو الأنهر الداخلية للمدينة مثل المنطقة الموجودة عند تفرع نهر الخندق من شط العرب ،التي هي عبارة عن مركز لتصليح و صيانة السفن ، وتسمى بالدوكيارد ومحلياً (الداكير) . وهذه المنطقة عبارة عن شبه جزيرة في وسط المدينة من الممكن أن تستغل في إنشاء مجمع سياحي . وكذلك الحال لبدايات الانهر الداخلية من نهر العشار الى نهر الجبيلة ، أذ تمتد ارصفة موانئ :المعقل والعشار و مصفى المفتية .

جدول (14)

اطوال الانهار الرئيسية في مدينة البصرة وتفرعاتها الجانبية

اسم النهر	طول المجرى الرئيس (م)	عدد التفرعات الجانبية	مجموع اطوال التفرعات الجانبية (م)
السراجي	3200	9	8124
رابط سراجي - خورة	2300	0	0
الخورة	4216	7	4362
العشار	4100	1	660
رابط عشار - خندق	900	0	0
الخندق	4273.9	2	1442
الرباط	4300	0	0
رابط رباط - جبيلة	1700	3	1204
الجبيلة	3814.8	1	470
الترك	4425	0	0

المصدر- جمهورية العراق . محافظة البصرة . الواقع البيئي لانهار ومبازل البصرة . تقرير فني مقدم من شركة الفصول للاستثمارات والتصاميم الهندسية . 2013 . ص 10 .

أن امتداد الشوارع و الاستعمال السكني و الحكومي على جهتي عامة الأنهر الداخلية وكذلك الطرق التي أنشئت بمحاذاة الأنهر ، والتي لم تنظم أو تنسق بشكل صحيح أدت إلى الأضرار باستخدامات تلك الأنهر ، ولم تترك مجالا لاستثمار واجهاتها لاستعمالات ترفيهية أو سياحية ،مثل مرسى للزوارق بين نهري الخورة والسراجي. وينبغي العمل على تطوير الدور التراثية اذ تحوي مدينة البصرة العديد من المعالم الحضارية و المباني التراثية ذات الطراز المعماري الرائع ، والتي من الممكن أن تستخدم كمراكز ترفيهية وسياحية كقصر الشيخ خزعل ، وقصر آل عبد الواحد ، وقصور أخرى غيرها

ومن الضروري إعادة أعمار جزيرة السندباد التي كانت المتنفس الأساسي لمحافظة البصرة ، وألان تسكنها العوائل المتجاوزة ، وكذلك ينبغي الاهتمام بمدينة الألعاب وحدائق الأندلس ،أذ تبلغ مساحة المدينة ١٠٧٧٥٠ م²، وتعد المدينة الوحيدة الرئيسية في محافظة البصرة ،وهي تعد من أكبر المؤسسات الترفيهية من حيث المساحة وقد تأسست سنة ١٩٧١م وتحتوي على مساحة واسعة و منظمة من المناطق الخضراء . كما تحتوي على يخت و مرسى للزوارق و مطعم وكافيتريات و أكشاك ، ويصل معدل عدد زوارها ٤٠٠-٦٠٠ شخص يوميا ،ويزداد عدد الزوار خلال العطل و الأعياد والسفريات المدرسية حتى يصل الى بضعة الاف يوميا . وينبغي ان يمتد الاهتمام الى المناطق الخضراء الموجودة عند الملتقى القديم لنهر دجلة والفرات في منطقة القرنة ، التي تبعد ٧٤ كم شمال مدينة البصرة . اذ تقع شجرة ادم ، وقد تم إنشاء فندق سياحي كبير فيها الا انه لم يستغل إلى ألان . ومن العوامل المشجعة على السياحة وجود العبارات النهرية ، التي تربط معظم مناطق البصرة و والتي تضيف طابعا جماليا على المدينة ، وعلى هذا الأساس ينبغي الاهتمام بتلك العبارات ^(١).

ستشمل التنمية المكانية المستقبلية في مدينة البصرة تطوير مناطق التوسع الحضري الجديدة ، وإعادة تطوير مناطق محددة داخل المدينة ، وتكثيف لإعادة تطوير المناطق القديمة ، هذا ما أكدته الدراسة التي استهدفت واقع

(١) شركة BOCP

Development التشيكية

وشركائها ، مصدر سابق ،

حال مدينة البصرة وتحديث تصميمها الأساسي والتي قامت بها (شركة BOC Development التشيكية وشركائها) وكما يلي^(١):-

١. **توسيع مركز المدينة** :- أن توسيع مركز المدينة سيقدم مرونة في استيعاب أشكال مختلفة من التنمية التجارية ويدعم النمو المتوقع في النشاط التجاري الذي من المتوقع أن ينفذ خلال فترة التصميم الأساسي ، وخلال المدى الأبعد .

٢. **منطقة صناعية كبيرة خاصة** :- تستوعب المنطقة الصناعية الخاصة ، التي تقع غرب المدينة (على الجهة الغربية من شط العرب) على مجموعة واسعة من الاستثمارات والخدمات الصناعية والتجمعات التجارية . وتوجد في المدينة حالياً جيوب صناعية صغيرة كثيرة ، أن المنطقة الصناعية الخاصة ستؤمن نقل الاستثمارات الصناعية عن الأراضي ذات الطابع الأكثر حساسية مثل المناطق السكنية وخاصة مركز مدينة البصرة ، والتي ستوفر مساحات كبيرة جديدة يعاد تغيير استعمالها حسب الحاجة ويتمتع الموقع الجديد للمنطقة الصناعية بإمكان ربط شبكة المواصلات الإقليمية والدولية لقربها من هذه المنطقة بشكل ممتاز ، وهذا أمر يعد جوهرياً بالنسبة للاستثمارات الصناعية والتجارية .

٣. **التوسيع الحضري إلى الشرق من شط العرب** :- التوسيع المنطقي للتنمية الحضرية الجديدة يتمثل بتوسيع المدينة شرقاً باتجاه منطقة شط العرب ، الضفة الشرقية لشط العرب تشكل موقعا جذابا لمناطق سكنية وتجارية جديدة ، وذلك بالنظر إلى الواجهة المائية ووفرة الأرض وتوفر منطقة الواجهة المائية تحديدا فرصا ممتازة للنشاطات الترفيهية ، السياحية والتجارية الجديدة هذا التوسيع سيخلق مدينة متوازنة مركزة حول شط العرب .

٤. **إنشاء الواجهة النهرية كمركز مدني** :- من التوسيع الشرقي للمدينة ، ستصبح كلتا الضفتين لشط العرب مركزا للنشاطات الترفيهية والعامة ومع إعادة هيكلة ميناء المعقل وإعادة تنمية منطقة مصفى المفتية ، فإنه سيكون ممكنا خلق واجهة مائية مستمرة و مفتوحة للجميع .

٥. **إعادة تنمية ميناء المعقل** :- تمثل إعادة تنمية المعقل فرصة مهمة لخلق مركز حيوي ، تجاري / سياحي حديث على طول الواجهة المائية ، هذا المشروع سيكون بمثابة حافز مهم للتنمية الجديدة وسيضع الأسس لمشاريع تنموية أخرى .

٦. **ترابط أكبر للطرق** :- سيتم دعم النقل في المنطقة الحضرية من خلال إضافة عدد من الجسور الجديدة عبر شط العرب وخلق نظام الطرق الدائرية ، هذا النظام سيسهل عملية التنقل حول المدينة (وهذا سيحد من الحاجة للقيادة عبر المناطق المزدحمة والسفر عبر المدينة) وسيشكل حدودا للتنمية الحضرية .

نظام المساحة الخضراء :- سيتضمن نظام المساحة الخضراء مجموعة من المساحات للعموم و الاستعمال الترفيهي الذي سيربط المدينة ، وسيؤمن لجميع سكان المدينة الارتباط مع الطبيعة ، والفرص الترفيهية والهوية المجتمعية الأكبر وستكون المناطق الزراعية الواقعة عند الطرف الجنوبي

الشرقي للمدينة مركزا للتنمية منخفض الكثافة ، وذلك بهدف حماية طابعها الريفي.

الاستنتاجات

١- من خلال دراسة مؤشرات التنمية المكانية في محافظة البصرة يتضح ان المحافظة تعاني من عدم تطابق المؤشرات الحالية مع مؤشرات التنمية المكانية المتوازنة وهي تعاني من التفاوت التنموي المكاني .

٢- توجد اسباب عديدة جعلت محافظة البصرة تعاني من عدم التوازن في التنمية المكانية ومنها العوامل المالية والادارية والاقتصادية بالرغم من امتلاك البصرة لموارد مادية وبشرية كبيرة ، وكان الاختلاف في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية هو السبب الابرز خلال السنوات الماضية في عهد النظام السابق وايضا في الوقت الحاضر .

٣- ان حجم مدن محافظة البصرة لا تتطابق مع قاعدة زيف للحجم ولا تتفق مع النسب الخاصة بالقاعدة وتعاني محافظة البصرة من المدينة المهيمنة الطاغية وهي مدينة البصرة.

٤- تمتلك محافظة البصرة العديد من المصانع الكبيرة والانتاجية وهي متوقفة عن العمل وهي مقومات وركيزة صالحة لنهضة صناعية وتمتلك ايضا كل المقومات الناجحة لنهضة زراعية من تربة ومياه وموارد مادية وبشرية.

٥- ان محافظة البصرة تفتقر الى الكوادر والقيادات العليا والوسطى الادارية الناجحة في ادارة المهمات الموكلة اليها وهذا ما انعكس سلباً على تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات واعداد الخطط الاقتصادية للمحافظة .

٦- ان اقضية محافظة البصرة تمتلك ميزات نسبية في مواردها ومواقعها الجغرافية وتوجد خطط او مشاريع تؤدي الى استغلال هذه الموارد في تنمية البنية المكانية للأقضية .

٧- تمتاز محافظة البصرة بتنمية مكانية غير متوازنة ، اذ يمتاز مركز محافظة البصرة باستقطاب السكان والمشاريع الاقتصادية عن غيره من الاقضية الاخرى.

التوصيات

١- اتخاذ اسلوب وسياسات التنمية المكانية في التخطيط للمحافظات والمدن والارياف في العراق وذلك للتقليل من اثار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية وظاهرة المدينة المهيمنة واتخاذ نسب قاعدة زيف ومحاولة تحقيقها في حجوم مدن البصرة كمؤشر ايجابي والتقليل من ظاهرة التفاوت التنموي المتمثلة بتقديم الخدمات واشباع الحاجات الاساسية بين محافظات العراق وبين مدن واقضية محافظة البصرة وذلك من خلال تحفيز نمو المدن المتوسطة والصغيرة الحجم ونمو القطاع الزراعي والتنمية الريفية لتقليل الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية وذلك لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة والمتكاملة .

٢- اتباع اساليب ومعايير جديدة ومهمة في الية توزيع التخصيصات الاستثمارية بين اقضية ومدن البصرة للتقليل من التباين التنموي المكاني ولما للتخصيصات المالية من اثر كبير في عملية التنمية المكانية .

٣- ضرورة توسعة شبكة الطرق في انحاء المحافظة وبشكل شعاعي وخاصة ربط الاقضية فيما بينها وبين مركز المحافظة بطرق سريعة وسكك حديد لما لها من الاهمية في توسيع النشاط الاقتصادي ونمو وتوسيع المدن المتوسطة والصغيرة .

٤- تشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي وتوجيه الاستثمار الاجنبي الى القطاعات والمجالات المطلوب توجيه الاستثمارات اليها وضرورة اعطاء التسهيلات والامتيازات والاعفاءات الضريبية للمستثمرين والتوجيه نحو المشاريع الصديقة للبيئة والاتجاه نحو تنمية مكانية مستدامة .

٥- التركيز على اختيار الكوادر الادارية وخاصة العليا والوسطى في المحافظة ومجلس المحافظة وضرورة امتلاكها الكفاءة والخبرة والمؤهلات الكافية لتمكينها من القيام بالواجبات المنوطة بها على اكمل وجه .

٦- ضرورة اتخاذ الحكومة المحلية في البصرة خطوة باتجاه توجيه الاستثمارات الحكومية الى البنى التحتية لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها للدخول الى البصرة.

المصادر :

- ١- د. عبدالجبار عبود الحلفي ، د نبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات الترخيص ، (دار ومكتبة البصائر ، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٣) .
- ٢- د. محمد عبدالسميع عناني ، تحليل القياسي والاحصائي للعلاقة الاقتصادية ، (دار الجامعية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٩ .
- ٣- د نبيل جعفر عبد الرضا، موازنة البصرة من البتر ودولار، معهد اكد الثقافي ، بابل ، ٢٠١٣
- ٤- ديوان محافظة البصرة ، محافظة البصرة بين العطاء والحرمان ، تقرير اعداد ديوان محافظة البصرة بالتعاون مع دوائر المحافظة ، ٢٠١٢
- ٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، خطة التنمية المكانية لمحافظة البصرة لعام ٢٠٢٠ ، العراق ، بغداد ، اب ٢٠١٢
- ٦- جمهورية العراق ، مجلس محافظة البصرة ، الخطة الاستراتيجية الخمسية لتنمية محافظة البصرة ٢٠١١-٢٠١٥
- ٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التنمية المكانية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، بغداد ، ت٢ ، ٢٠١٢ .
- ٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، قسم إحصاءات احوال المعيشة ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لعام ٢٠١٢ ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٣ ، بيانات خاصة.
- ٩- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط، التنمية المكانية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، التوزيع المكاني لبرنامج التنمية المحلية الاستثمارية لمحافظة البصرة لعام ٢٠١٢ ، بغداد، ت٢ ، ٢٠١٢

- ١٠- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، موقع الوزارة ، تقرير قسم التخطيط المحلي والمديريات في المحافظات ، بغداد ، ٢٠١٢
- ١١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير قسم التخطيط المحلي والمديريات في المحافظات ، بغداد ، ٢٠١٢
- ١٢- جمهورية العراق ، محافظة البصرة ، الواقع البيئي لانهار ومبازل البصرة ، تقرير فني مقدم من شركة الفصول للاستثمارات والتصاميم الهندسية ، ٢٠١٣
- ١٣- ديوان محافظة البصرة، محافظة البصرة بين العطاء والحرمان، تقرير اعداد ديوان محافظة البصرة بتعاون مع دوائر المحافظة، البصرة، احصاء عدد سكان محافظة البصرة حسب القضاء لعام ٢٠١٢ ، اعتماداً على مديرية احصاء البصرة ، ٢٠١٢
- ١٥- شركة BOC Development التشيكية وشركاؤها ، استراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الاساس ، تقرير المرحلة الرابعة ، ٢٠١١.
- ١٦- غرفة تجارة البصرة ، مركز معلومات وتطوير الاعمال ، دليل البصرة التجاري، العراق ، البصرة ، ٢٠١٠
- ١٧- خلاصة مسح التنمية الاقتصادية لمحافظة البصرة لعام ٢٠٠٧
- ١٨- حسين احمد سعد الشديدي ، التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، مجلة المخطط والتنمية ، ٢٠١٢، ٢٦٤
- ١٩- محمد محسن سيد ، تنمية الأقاليم الى أين ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة ، بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط والبعد الإقليمي للتنمية ، أقامه المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، ٢٠٠٧
- ٢٠- د . دارم البصام ، المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن ، دراسة حالة قطرية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنت ، www.slidefindr.net ، ص ٢ .
- ٢١- تم اعتماد برنامج SPSS في معادلة الانحدار الخطي البسيط. تم اعتماد برنامج SPSS في معادلة الانحدار الخطي المتعدد

الملاحق

الملحق رقم (1)

نتائج التحليل الاحصائي للانحدار البسيط والمتعدد

الانحدار المتعدد $y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2$	الانحدار البسيط $y = \beta_0 + \beta_1 x$	نوع المعادلة المؤشرات	
0.886	0.989	R^2	
15.560	1161.215	F DW(d=0.7) (du=1.35)	
0.936*	1.889*	$t_{\hat{\beta}_0}$	
3.561*	3.625*	$t_{\hat{\beta}_1}$	
-.618	34.077**	$t_{\hat{\beta}_2}$	
0.438	-----	Tolerance	Collinearity Statistics
2.281	-----	VIF	

*- تعني معنوية المعلمة اعتماداً على مستوى الدلالة 5%

** تعني معنوية المعلمة اعتماداً على مستوى الدلالة 1%

المصدر- نتائج الحاسوب باستخدام بيانات الجدولين (26، 27) اعتماداً على برنامج الاحصائي spss